



أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك -دراسة عينة بعض البنوك العمومية الجزائرية-
Title of the article The impact of applying banking governance on the performance of banks - A sample study of some Algerian public banks-

لكحل نبيلة ^{ID}	زايد قيوش ليني ^{ID} *
nabila.lakhal@univ-annaba.dz	loubna.kayouche@univ-annaba.org
مخبر البحث LRIEDD جامعة عنابة (الجزائر)	مخبر البحث LRIEDD جامعة عنابة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/12/04

تاريخ القبول: 2022/11/28

تاريخ التقديم: 2022/09/29

الملخص :

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في زيادة فعالية وكفاءة الأداء المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تبني مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف والتحسين المستمر لأداء البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك والعمل على نشر الوعي بمبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية باعتبارها عنصر مهم لإدارة المخاطر بالبنوك وتحسين الأداء .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة المصرفية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، أداء البنوك، أهداف الحوكمة المصرفية .

تصنيف **Jel**: E42,F02,G21,G34

Abstract:

The study aimed to investigate the effect of applying the principles of banking governance in increasing the effectiveness and efficiency of banking performance, and the study found a direct relationship between the adoption of the principles of banking governance issued by the Basel III Committee for Control and Supervision and the continuous improvement of the performance of banks, and the study recommended the need to add more transparency to banking operations. In order to enhance the application of corporate governance in banks and work to spread awareness of the principles of corporate governance in Algerian public banks as an important element for managing risks in banks and improving performance.

Key words: Banking Governance, Basel Committee for Banking Supervision, Banks Performance, Banking Governance Objectives.

Jel classification codes:E42,F02,G21,G34.

Loubna KAYOUCHE, University of Annaba, Algeria

Nabila LAKHAL, University of Annaba, Algeria

تمهيد:

حاز موضوع الحوكمة البنكية على قدر كبير من اهتمام السلطات الرقابية والمنظمات الدولية ، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، حيث أصدرت عدة منظمات اقتصادية وهيئات رقابية عالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، مبادئ دولية تتضمن معايير للحوكمة في المؤسسات البنكية والمالية ، وأضحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية تعمل بمقتضاها الدول حفاظا على سلامة أنظمتها البنكية .

و بالنظر للدور المتزايد لأهمية حوكمة البنوك الجزائرية في رفع الأداء وجودة القطاع البنكي في ظل زيادة المنافسة في القطاع من جراء الانفتاح الاقتصادي، وكذا للمحافظة على سلامة الجهاز البنكي من خلال تطوير الهياكل الداخلية للبنوك ودعم الشفافية والإفصاح بالمعلومات والتأثير في تركيبة مجالس الإدارة والفصل بين الملكية والإدارة لضمان الرقابة الداخلية اللازمة والتي تتوافق ومبادئ الحوكمة.

ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في زيادة كفاءة وفعالية أداء البنوك الجزائرية؟
ويندرج تحت السؤال الرئيسي السؤالين الفرعيين كما يلي:

- هل تلتزم البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ؟
 - ما هي أهداف وأثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي ؟
- ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين أداء البنوك .

أما الفرضيات الجزئية نوجزها في ما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha < 0.05$) لمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف على تحسين أداء البنوك العمومية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha < 0.05$) عند مستوى المعنوية لمبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين أداء البنوك العمومية .

أهمية الدراسة تكمن في:

- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر المالية والقضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك .

• تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط حركة الاقتصاد ككل.

• يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي تلقى اهتمام كبير ومتزايد في جميع أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات الراهنة. توفر المعلومات والإفصاح عليها.

وتتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية :

• التعرف على الحوكمة المصرفية ومبادئها .

• إظهار الآثار الايجابية المترتبة عن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك.

• إبراز أثر الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية لولاية عنابة. منهجية وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مفاهيم الحوكمة المصرفية وأهدافها وتقييم أداء البنوك، أما المنهج التحليلي فقمنا باستخدامه في الدراسة الميدانية على عينة من البنوك العمومية الجزائرية .

أولاً: الإطار النظري للحوكمة المصرفية

تركز الاهتمام على تطبيق الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير البنكية، وصاحبها ظهور الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في سنة 1997 أدت إلى حالات الانهيار والإفلاس للشركات العالمية وكانت بؤادر لظهور الأزمات المالية العالمية خلال القرن الحالي.

أولاً: الإطار النظري للحوكمة المصرفية

تركز الاهتمام على تطبيق الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير البنكية، وصاحبها ظهور الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في سنة 1997 أدت إلى حالات الانهيار والإفلاس للشركات العالمية وكانت بؤادر لظهور الأزمات المالية العالمية خلال القرن الحالي.

1. مفهوم الحوكمة المصرفية

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي: " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من

خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية و تنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة " (محمد مصطفى سليمان، 2006).

2. أهداف الحوكمة في القطاع المصرفي

وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى تحقيق العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية لأموال المودعين؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك. (عمر شريقي، 6، 2009)

ثانيا: الإطار النظري لأداء البنوك

إن الصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى معايير الجودة الشاملة، ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، كان لا بد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المصرفي باعتباره الآلية التي تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة وتسمح لها باتخاذ القرارات الاستثمارية وسد الثغرات التي قد تظهر مستقبلا .

1. مفهوم تقييم أداء البنوك

تعرف عملية تقييم أداء البنوك تعرف بأنها عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أدت بها موارده خلال فترة زمنية معينة (محمد قريشي، 2004)، وهناك من يرى أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة (لطيف ريود، 2005). إذن عملية تقييم أداء البنوك هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى قياس النتائج المتحققة من طرف البنك باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على فعالية وكفاءة البنك.

2. أهداف تقييم الأداء:

توجد أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في البنوك يمكن إبرازها في ما يلي :

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة، ويتم ذلك بالاستناد للبيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء ؛
- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك للأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأفضل ؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته (إيمان شيحان، 2011).

ثالثا: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

1. منهج الدراسة:

للإلمام بكل جوانب الإشكالية المطروحة من خلال هذه الورقة التي تتركز بشكل محوري حول تحديد وقياس أثر مبادئ الحوكمة المصرفية التقليدية والمبادئ المنبثقة عن مؤتمر (بازل) في تحسين الأداء للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، عمدت الباحثين إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليل بالاستناد على البيانات الثانوية وذلك في الجزء الخاص بالأدبيات النظرية المتعلقة بالحوكمة المصرفية والأداء في البنوك التجارية، من خلال البحث في المراجع والدراسات السابقة و البحوث التي تناولت الموضوع الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي، بالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي من خلال الدراسة الميدانية وجمع البيانات من خلال الاستبانة، ليتم في الأخير محاولة بناء نموذج قياسي يقيس أثر الحوكمة المصرفية على تحسين أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر وذلك من وجهة نظر الاطارات العاملة بها.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة كل مفردات الظاهرة قيد البحث، أين يقصد به جميع الافراد أو الوحدات أو المشاهدات موضوع الدراسة (Diane Blankenship, 2009)،[†] في حين أن العينة تمثل جزء من المجتمع المستهدف أين يشترط فيها أن تحمل نفس خصائص هذا المجتمع (Robert Groves et al, 2009)،[‡] وتأسيسا على مشكلة وأهداف الدراسة فإن المجتمع المستهدف يتمثل في كل الاطارات العاملة بالبنوك التجارية وأعضاء مجالس الإدارة، وبالتالي فإن المجتمع المستهدف من خلال هذه الدراسة يظم كل إطارات العاملة بفروع ووكالات البنوك التجارية العاملة في الجزائر، و نظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة الخاصة

[†] Diane Blankenship, 2009, **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, Human Kinetics, Without Edit, USA, p 82.

[‡] Robert Groves et al, 2009, **Survey Methodology**, John Wiley & Sons, 2nd Edition, New Jersey, p 70.

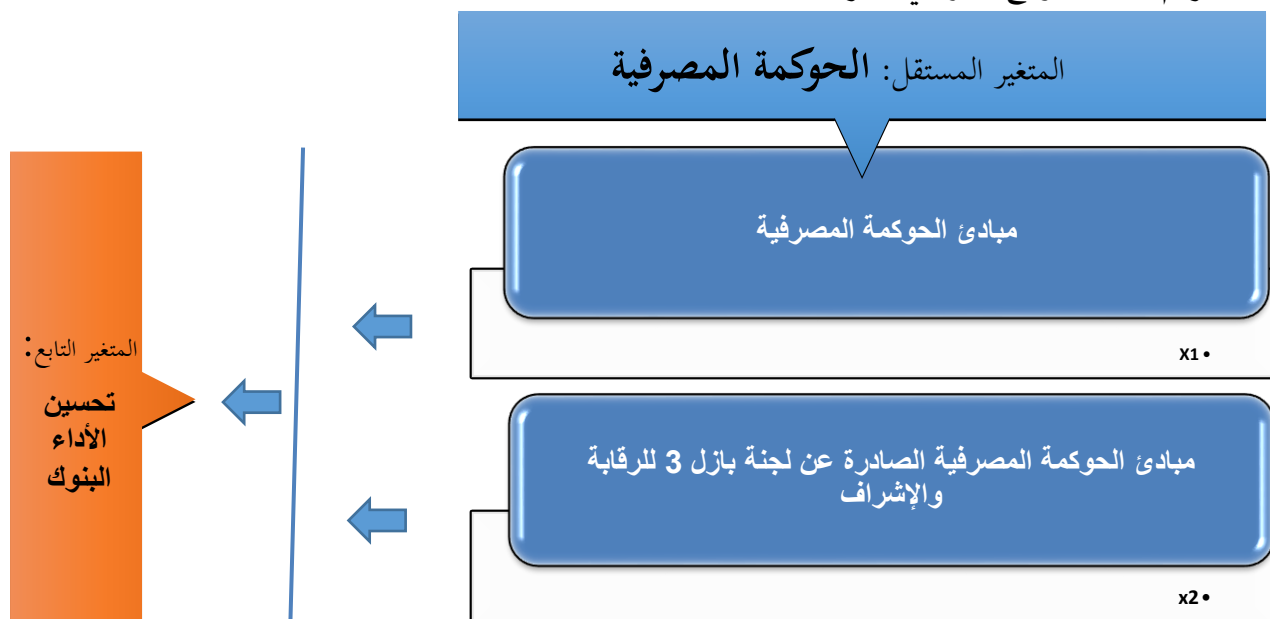
بحجم المجتمع المستهدف وكذا توزع الوكالات البنكية على رقعة جغرافية واسعة، وبالتالي صعوبة إدراج كل مفردات المجتمع؛ عمدت الباحثة إلى استخدام أسلوب المعاينة العشوائية والتي تعتبر أفضل طريقة للمعاينة لأنها تحافظ على الخصائص الاحصائية للمجتمع المستهدف، أين تم توزيع ما يقارب (120 استمارة) تم استرجاع (110 استمارات) من بينها (103 استمارات) فقط قابلة للتحليل وذلك لعدم جدية المبحوثين في الإجابة الاستمارات السبعة التي تم إلغاؤها بالتالي في حجم العينة المعتمد في هذه الدراسة (103 مفردة) وهو عدد جدّ كافي لتطبيق الاختبارات الاحصائية و القياسية المعتمدة في مناقشة الفرضيات المطروحة من خلال هذه الدراسة، تجدر الإشارة أن عملية المعاينة تمت م بالمزج بين المقابلات الشخصية للمبحوثين العاملين في الوكالات البنكية المنتشرة بالشرق الجزائري واستخدام الوسائل الالكترونية، كاستبيانات GOOGLE ووسائل التواصل الاجتماعي.

3. نموذج ومتغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير التابع بهذه الدراسة في تحسين أداء البنوك التجارية و والمعبر عنه خلال من خلال عبارات المحور الثالث من الاستبانة، في المقابل فإن المتغيرات المستقلة للنموذج المعتمد في هذه الدراسة تتمثل في كل من مبادئ الحوكمة المصرفية ومبادئ الحوكمة المصرفية وفقا لمخرجات مؤتمر بازل والمعبر عنهما من خلال المحورين الأول والثاني على الترتيب.

بشكل عام يمكن عرض الشكل الفرضي للنموذج المقترح من خلال هذه الدراسة على نحو التالي:

الشكل رقم (1): النموذج الفرضي للدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة

4. طريقة جمع البيانات:

لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال هذه الدراسة والمذكورة سلفا قام الباحثين ببناء وتصميم استبانة بالاعتماد على ما جاء في الأدبيات التطبيقية السابقة والتي تناولت موضوع البحث الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي كدراسة، و بالإضافة إلى استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقلين المهني والأكاديمي وقد اشتمل الاستبيان على جزأين رئيسيين، يضم الجزء الأول الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية للمبحوثين (التخصص العلمي، السن، المهنة، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية) أما الجزء الثاني فيحتوي على محورين أين يضم المحور الأول والخاص بالحوكمة المصرفية (الفقرة 1 - الفقرة 30) بستة أبعاد رئيسية يضم كل بعد مجموعة من الفقرات المتقاربة من حيث العدد، أما المحور الثاني فيتعلق بمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف ويضم الفقرات (31-46)، وأخيرا المحور الثالث من الاستبيان فيتناول تحسين أداء البنوك من خلال الفقرات (47-76).

في نفس السياق فقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات هذا الاستبيان بناء على تمركز الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين حول كل فقرة من فقرات الاستبيان في الفئات الخاصة بدرجات مقياس ليكارت الخماسي. (انظر الملحق رقم 1).

فيما يخص تحديد حجم العينة فقد تم الاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية البسيطة من خلال توزيع الاستبيانات على مفردات العينة بطريقة عشوائية، ونظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة حول حجم المجتمع المستهدف فقد تم الاكتفاء بعينة (50) مفردة فقط على اعتبار أن هذا العدد جد كافي فيما يخص افتراضات الاختبارات الإحصائية المستخدمة، بالإضافة إلى محدودية المجتمع المستهدف من هذه الدراسة.

- الاتساق الداخلي والخارجي لأداة الدراسة:

يهدف التأكد من الصدق وثبات للاستبانة المعتمدة في هذه الدراسة لجأت الباحثة إلى استعمال مقياسين رئيسيين، يتعلق الأول بالاتساق الظاهري للاستبانة من خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء الأكاديميين في مجال التخصص، أما الثاني فيتركز على الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة بالاعتماد على معامل (ألفا كرومباخ) وكانت النتائج الخاصة بهذا المعامل بالنسبة لكل بعد من أبعاد هذا الاستبيان ومحاوره والمعامل الكلي كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): إحصائيات الموثوقية		
المحاور والأبعاد	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
معامل الثبات العام	22	0.812
المحور الأول	33	0.820
المحور الثاني	9	0.729
المحور الثالث	8	0.808

المصدر: من إعداد الباحثة مخرجات برنامج SPSS v 28

بالرجوع إلى الجدول السابق يظهر أن قيمة المعامل الكلي الخاص بكل فقرات الاستبيان بلغ (0.859) وهو معامل جد مرتفعة لأنه يتجاوز القيمة المرجعية (0.6)، كما بلغ معامل الثبات لمحور الحوكمة المصرفية (0.972) ، وانحصرت معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول بين (0.79-0.84)، بالنسبة لمعامل ثبات المحور الثاني فقد بلغ (0.739) الأمر الذي يدل على أن الاستبيان بجميع محاوره وأبعاده تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد على البيانات الأولية المصدقات بدرجة عالية من الموثوقية.

5. الأدوات الإحصائية المستخدمة والمقاييس المستخدمة:

قصد معالجة المعطيات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية وهي: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، الانحدار الخطي المتعدد، التكرارات والنسب، كما تم إعطاء المقاييس للمتوسط الحسابي كالتالي:

6. وصف عينة الدراسة:

من خلال الملحق رقم (2) يظهر أن غالبية مفردات العينة ذوي شهادات عليا (ماجستير أو مستوى أعلى) بنسبة إجمالية بلغت 70%، وبالتالي فهم يمثلون الغالبية العظمى من الإطارات والكوادر المسؤولة عن إدارة وتسيير المؤسسات البنكية العاملة في الجزائر، يلي ذلك فئات الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة (27%) ثم الحاصلين على الماستر على الماستر بنسبة قدرت بـ (16%)، وفيما يخص التخصص العلمي فإن غالبية مفردات العينة تخصصهم العلمي (مالية وبنوك) بالنسبة قدرت بـ (44.7%) يلي ذلك المتخصصون في كل من المحاسبة والتدقيق بالنسبة (25.2 %)، وفيما يخص متغير العمر والخبرة المهنية فإن غالبية مفردات العينة أعمارهم تتراوح بين (36 إلى 45 سنة) بنسبة بلغت 46.6% أما الفئة الأكثر تكرارا من حيث متغير الخبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة).

7. عرض النتائج ومناقشتها:

- العرض والتحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين اتجاه محاور وأبعاد الاستبيان:

بالنظر إلى الملحق رقم 3 والذي يبين استجابة فقرات العينة لكل فقرة من فقرات المحور الأول والخاص بمبادئ الحوكمة المصرفية، فيظهر أن الوسط الحسابي المرجح لهذا المحور بلغ (4.01) بدرجة متوسطة مع انحراف معياري قدر ب(0.94) وهو منخفض نسبيا لأنه أقل من (1) وبالتالي فلا يوجد تشتت كبير في إجابات المبحوثين اتجاه هذا المحور بناء على نتيجة الانحراف المعياري، أما الوزن النسبي لدرجة موافقة المبحوثين على فقرات المحور الأول بشكل عام قدر ب (80.18%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على الأهمية البالغة التي تكتسبها الحوكمة المصرفية، وهو ما تؤكدته نتائج إحصائية ستودنت لمقارنة المتوسطات بالنسبة لكل الفقرات والتي كانت القيم الاحتمالية المرتبطة بها أقل من (0.05) وبالتالي فهي دالة من الناحية الإحصائية ومتوسطات الفقرات جلها أكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وقد احتلت الفقرة رقم (20) المرتبة الأولى "يتم تنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان الأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين"، بمتوسط حسابي قدر (4.56) وبدرجة جد مرتفعة، مع انحراف معياري قدر ب (0.62) أي لا يوجد تشتت تقريبا في إجابات المبحوثين اتجاه هذه الفقرة لأن الانحراف المعياري أقل تماما من الواحد (1) ونسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة اقتربت من (100%) أين بلغت (91.26%) الأمر الذي يؤكد على إجماع المبحوثين حول كفاءة موظفي البنوك محل الدراسة في تنفيذ المهمات التي توكل إليهم والتي من شأنها أن تضمن القيام بأعمال المؤسسة البنكية بدرجة عالية من الدقة ، في حين أن الفقرة رقم (24) احتلت المرتبة الأخيرة "وجود علاقات تفتقد للموضوعية والاستقلال عند القيام بالأعمال" وذلك بمتوسط حسابي قدر ب (2.52) بدرجة منخفضة مرتفعة مع انحراف معياري قدر ب (1.64) وبالتالي يوجد موع من التشتت في إجابات المبحوثين اتجاه هذه الفقرة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة (50.49%) وهي درجة متوسطة على العموم تعكس عدم موافقة مفردات العينة فيما يتعلق بأن العلاقات في المؤسسات التي يعملون بها تفتقد إلى الموضوعية والاستقلالية في القيام بالواجبات .

بالنظر إلى الملحق رقم (4) فقد بلغ المتوسط المرجح الخاص بالمحور الثاني والذي يتناول موضوع الحوكمة البنكية أو المصرفية وفق مبادئ مؤتمر بازل (4.61) بدرجة جد مرتفعة وانحراف معياري منخفض نسبيا قدر ب (0.59) أي غياب التشتت في إجابات المبحوثين بشكل عام حول فقرات المحور الثاني، في حين أن الوزن النسبي للمحور الثاني بشكل عام قدر ب (92.16%) وهي نسبة جد مرتفعة تعكس الموافقة التامة للمبحوثين على المبادئ التي تم وضعها في مؤتمر بازل وهو ما تؤكدته نتائج إحصائية ستودنت لمقارنة

المتوسطات بالنسبة لكل الفقرات الخاصة بهذا المحور والتي كانت القيم الاحتمالية المرتبطة بها اقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فهي دالة من الناحية الإحصائية ومتوسطات الفقرات جملها اكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وقد احتلت الفقرة رقم (38) المرتبة الأولى في هذا المحور "يقوم المراجع الداخلي بمراجعة طريقي الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو أي جهة أخرى" بمتوسط حسابي قدر ب (4.68) بدرجة جد مرتفعة وانحراف معياري منخفض تماما بقيمة (0.51) وبدرجة موافقة تجاوزت (93.53%) وهو أمر يعكس فهم وإدراك المبحوثين لدور المراجع الداخلي في المؤسسات التي يعملون بها وهذا من جهة كما أن عملية تقليل الخطأ في المؤسسات من وجهة نظر المبحوثين تقع على عاتق المواطن الداخلي وذلك تأسيسا على التقارير التي تصدرها الإدارة أو الجهات الأخرى المعنية بهذا الأمر ، في المقابل فقد احتلت الفقرة رقم (46) المرتبة الأخيرة في هذا المحور "ترفع لجنة المخاطر تقارير دورية من طبيعة وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك " بمتوسط حسابي قدر ب (4.47) وبدرجة مرتفعة أيضا وانحراف معياري منخفض (0.71) وبالتالي فترتيب هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة ل يعكس أبدا عدم موافقة المبحوثين لهذه الفقرة بل بالعكس فقد بلغت نسبة موافقة المبحوثين حول هذه الفقرة (89.32%) وبالتالي فهذا الأمر يعكس درجة الموافقة العالية للمبحوثين على المبادئ العالية التي ووضعتها مؤتمر بازل.

بإلقاء نظرة على الملحق رقم (5) والموضح فيظهر أن المتوسط المرجح والخاص بالمحور الثالث والأخير من الاستدامة والذي يتناول موضوع تحسين أداء البنوك التجارية (4.25) وبدرجة مرتفعة جدا مع انحراف معياري منخفض أيضا (0.86) ووزن نسبي مرتفع قدر ب (84.98%) وبالتالي فهذا المحور أيضا عرف تفاعلا جد ايجابي من قبل المبحوثين حيث يوافقون بشكل شبه إجمالي عن كل فقرة من فقرات المحور الأخير من الاستدامة وهو ما تؤكدته نتائج إحصائية ستودنت لمقارنة المتوسطات بالنسبة لكل الفقرات الخاصة بهذا المحور والتي كانت القيم الاحتمالية المرتبطة بها اقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فهي دالة من الناحية الإحصائية ومتوسطات الفقرات جملها اكبر من المتوسط الفرضي (3) ، وقد احتلت الفقرة رقم (55) المرتبة الأولى "الثقة المتزايدة في البنك الذي تعمل به لها علاقة وطيدة بتطور مؤشرات أداء البنك" بمتوسط حسابي قدر ب (4.63) بدرجة جد مرتفعة وانحراف معياري منخفض تماما (0.58) وبوزن نسبي تجاوزت قيمته (92.62%) وهو يدل على الموافقة المطلقة تقريبا للمبحوثين حول هذه الفقرة أين يرون أن هناك علاقة طردية ووطيدة بين زيادة ثقة الإطارات العاملة بهذه البنوك مرهون بشكل مباشر بتطور مؤشرات أداء البنك.

واحتلت الفقرة رقم (50) المرتبة الأخيرة في هذا المحور " يعتبر العائد على الملكية من بين المؤشرات لقياس أداء البنوك" بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري مرتفع (1.30) لأنه أكبر من القيمة (1) وبالتالي هناك نوع من الاختلاف بين مفردات العينة حول هذه الفقرة حيث أن غالبية مفردات العينة يرون بأن مؤشر العائد على الملكية يعتبر من بين أهم المؤشرات لقياس أداء البنوك في حين أن هذه النتيجة تظهر وجود نسبة من مفردات عينة الدراسة يرون عكس ذلك.

3. اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

سيتم فيما يلي محاولة اختبار الفرضيتين الرئيسيتين المطروحتين من خلال هذه الدراسة من خلال تقدير نموذج لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على أداء البنوك التجارية، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تشترط مجموعة من الافتراضات التي يتوجب أن تتحقق في بواقي التقدير، وعليه سيتم في المرحلة الأولى التحقق من الكفاءة الإحصائية للنموذج المقدر وفق الطريقة سالفة الذكر، ويتم على أساس هذه الاختبارات الإحصائية والقياسية رفض الفرضيات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تم صياغتها على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) لمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف على تحسين أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

بالنظر الى الملحق رقم (5) والذي يظهر نتائج عملية التقدير وفق عملية المربعات الصغرى (MCO) يظهر أن معامل الارتباط الخطي البسيط بين كل من مبادئ الحوكمة المصرفية ومبادئ الحوكمة المصرفية المنبثقة عن لجنة بازل (3) والمتغير التابع والمتمثل في تحسين أداء البنوك التجارية قد بلغ (0.53) أي أن هناك ارتباط ايجابي وقوي نسبيا بين محورين الخاصين بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتغير التابع (تحسين أداء البنوك)، بالإضافة الى أن قيمة معامل القدرة التفسيرية للنموذج محل الدراسة بلغت (31%) وهي نسبة منخفضة الى حد ما ولكن تعتبر مقبولة من الناحية الإحصائية فداء البنوك لا يفسر فقط من قبل مبادئ الحوكمة الأمر الذي يدل بشكل أولي على أن مبادئ الحوكمة المصرفية والمبادئ المنبثقة عن مؤتمر بازل (3) لا تؤثر بصورة معتبرة على متغير تحسين أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أما النسبة الباقية (69%) فهي تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج محل الدراسة ولكنها مدرجة بهامش الخطأ، من جهة ثانية فقد بلغت قيمة إحصائية

($F_{STAT} = 6.28$) بقيمة احتمالية تقدر ب ($PROP - F_{STAT} = 0.03$) وبالتالي فالقيمة المحسوبة لاختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دالة من الناحية الاحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصائية أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبعبارة أخرى يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على وجود علاقة خطية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المفسرة (مبادئ الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (تحسين اداء البنوك).

ومن ناحية المعنوية الجزئية فيظهر أن كل المعلمات المقدرة في نموذج الدراسة الثابت والميول الخاصة بالمتغيرين المفسرين دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (10%) حيث بلغت القيمة الاحصائية لستودنت بالنسبة لمعلمة الثابت ($T_{STAT} = 6.12$) بقيمة احتمالية تساوي ($PROP - T_{STAT} = 0.00$) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لاختبار ستودنت بالنسبة لمعلمة الثابت والتي تنص على أن هذه الأخيرة دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (5%)، بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمبادئ الحوكمة المصرفية التقليدية فقد بلغت قيمة احصائية ستودنت بالنسبة للمعلمة المرتبطة بهذا المتغير ($T_{STAT} = 1.675$) بقيمة احتمالية ($PROP - T_{STAT} = 0.097$) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.10) أي أن هذه المعلمة أيضا دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (10%)، وغير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (5%) وذلك لأن القيمة الاحتمالية المرتبطة باحصائية ستودنت لهذه المعلمة أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05).

فيما يخص المعلمة المرتبطة بمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل (3) فيظهر أنها دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية (5%) حيث بلغت قيمة احصائية ستودنت المرتبطة بهذه المعلمة ($T_{STAT} = 2.68$) بقيمة احتمالية تساوي (0.008) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فهذه الأخيرة دالة عند مستوى الدلالة (5%)

بالنظر الى الجدول الخاص بتقدير معلمات النموذج والموضح في الملحق رقم (5) فيظهر أن معامل التضخم (BIF) بالنسبة للمعلمتين المقدرتين المرتبطتين بالمتغيرين التفسيريين في هذه الدراسة بلغت على الترتيب (1.04؛ 1.04) وهي تقل تماما عن القيمة (10) وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم بالنسبة لاختبار معامل التضخم والتي تنص على أن المتغيرات المفسرة مرتبطة خطيا، كما تؤكد نتائج اختبارات درجة التساهل هذه النتيجة حيث أن القيمة الخاصة بالمعلمتين المرتبطتين التفسيريين في هذه الدراسة قدرت ب (0.95؛ 0.95) وهي أكبر تماما من القيمة (0.05) وبالتالي يمكن أيضا قبول الفرضية

البديلة لاختبار درجة التساهل والتي تنص على غياب مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة في النموذج محل الدراسة، في نفس السياق فقد بلغت قيمة احصائية (DW= 1.689) وهي قريبة من القيمة (2) بالاضافة الى أنها تقع ضمن منطقة القبول والتي تشير الى غياب مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة والمحصورة (1.634؛ 1.715) أي أننا قبلنا الفرضية البديلة لاختبار (DW) والتي تنص على أن بواقي التقدير مستقلة ذاتيا، وهو الأمر الذي تم التأكد منه من خلال الشكلين الخاصين بتوضيح التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير والموضحان في الجزء السفلي من الملحق رقم (5).

بناء على نتائج التحليل الاحصائي والقياسي لنموذج الدراسة والتي تؤكد كفاءة وجودة النموذج المقدر من الناحيتين سالفتي الذكر، يمكن فيما يلي مناقشة الفرضيات المطروحة من خلال هذه الدراسة بدرجة عالية من الدقة والموثوقية، والتي تنص على مايلي:

رفض الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أن "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عن مستوى المعنوية ($\alpha < 0.05$) لمبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين اداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر وذلك على اعتبار عدم معنوية المعلمة المرتبطة بهذا المتغير عند مستوى الدلالة (5%) حيث أن المعلمة المرتبطة بمحور مبادئ الحوكمة المصرفية الكلاسيكية (X_1) لم تكن لها دلالة من الناحية الاحصائية وبالتالي تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تشير الى عدم وجود أي أثر دال من الناحية الاحصائية لمبادئ الحوكمة المدرجة في هذه الدراسة على تحسين اداء البنوك من وجهة نظر الإطارات العاملة في المؤسسات البنكية محل الدراسة.

بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha < 0.05$) لمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل (3) للرقابة والإشراف على تحسين اداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر على اعتبار أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير دالة من الناحية الاحصائية وتشير الإشارة الخاصة بهذه المعلمة الى أن العلاقة طردية بين تبني مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل (3) للرقابة والإشراف والتحسين المستمر لأداء البنوك التجارية التي تعمل بها العينة المستهدفة من هذه الدراسة.

الخلاصة

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في العلاقة بين الحوكمة المصرفية وأداء البنوك العمومية و توصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لها دور فعال في تعزيز أداء البنوك العمومية. ووجدنا على العموم أن:

- معظم البنوك العمومية تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؛
- هناك ارتباط ايجابي وقوي نسبيا بين المحورين الخاصين بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتغير التابع "تحسين أداء البنوك"؛
- هناك علاقة طردية ووطيدة بين زيادة ثقة الإطارات العاملة بالبنوك العمومية وتطور مؤشرات أداء البنك.

الاقتراحات:

- تعزيز دور إطارات البنك في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر من خلال عمل برامج تكوينية في هذا المجال .
- إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك .
- العمل على نشر الوعي بمبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية باعتبارها عنصر مهم لإدارة المخاطر بالبنوك وتحسين الأداء .

قائمة المراجع:

الكتب:

- محمد مصطفى سليمان(2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، ص281.
- Ankit ,Katrodia (2012). Corporate Governance Practices in the Banking Sector. Abhinav National Monthly Refereed Journal Of Research in commerce and management.vol(4).p39.
- Robert , Groves et al (2009). **Survey Methodology**, John Wiley & Sons. 2nd Edition. New Jersey. p 70.
- إيمان شيحان المشهداني(2011)، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص77.

المقالات:

- محمد جموعي قريشي(2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد3، ص90.
- 8- لطيف ريود(2005)، ماهر الأمين، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد4، ص163.

المداخلات:

- عمر شريقي (2009)، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص6.

ملحق رقم (1) يوضح قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له

المستوى	المتوسط المرجح	
منخفض جدا	من 1,00 إلى 1,7	غير موافق بشدة
منخفض	من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
متوسط	من 2,60 إلى 3,39	محايد
مرتفع	من 3,40 إلى 4,19	موافق
مرتفع جدا	من 4,20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي

الملحق رقم (2): وصف المتغيرات الديموغرافية للعينة

التكرار	النسبة	السن	التكرار	النسبة	المسمى الوظيفي
12	21.8	أقل من 30	2	3.6	مدير البنك
40	72.7	من 30 إلى 50	8	14.5	عضو مجلس الإدارة
3	5.5	أكثر من 50	3	5.5	مدير تنفيذي
	النوع		3	5.5	مدقق داخلي
36	65.5	ذكر	18	32.7	رئيس مصلحة
19	34.5	أنثى	21	38.2	آخر
	الخبرة المهنية			المستوى العلمي	
31	56.4	أقل من 10 سنوات	9	16.4	دكتوراه
18	32.7	من 10 إلى 20 سنة	21	38.2	ماجستير
6	10.9	أكثر من 20 سنة	23	41.8	ماستر
			2	3.6	آخر

المصدر: مخرجات SPSS v 28